

أثر التنمية على تغير وبناء حجم الأسرة (دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة العوينية)

أ. عمر حسن أرحومة

كلية التربية العوينية

مستخلص:

تؤثر التنمية على تغير وبناء حجم الأسرة بطرق متعددة. يمكن أن تؤدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تغييرات في القيم والتوقعات حول حجم الأسرة فمن خلال فهم هذه العلاقة، يمكننا العمل نحو تحسين جودة الحياة للأسر.

المقدمة

تعتبر التنمية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على بناء وحجم الأسرة في المجتمعات الحديثة. مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمعات، تتغير أيضاً القيم والتوقعات المتعلقة بالأسرة، حيث تشهد المجتمعات الحديثة تغيرات كبيرة في بناء وحجم الأسرة، حيث تتجه الأسرة نحو صغر الحجم وتغير التركيبة العمرية. هذه التغيرات ترتبط بالعديد من العوامل، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتنمية تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه التغيرات، حيث تؤدي إلى تغيرات في القيم والتوقعات المتعلقة بالأسرة.

حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل المتخصصين والباحثين لهذا الموضوع لما له من أهمية بالغة في المجتمع من النواحي الاجتماعية والثقافية، فالتنمية عملية اجتماعية

متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية هما وجهان لعملية واحدة. فهما يحققان هدفاً واحداً فكلاهما يعتمد على الآخر، ويؤثر كل منهما في الآخر.

فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، كما ان عمليات النمو الاقتصادي معتمد على تنمية المصادر البشرية، وذلك لأن تنمية المصادر الطبيعية لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون تنمية المصادر البشرية، ومن هنا لابد من تغيير مستويات المعرفة والمهارات الاجتماعية ما دون القيم والاتجاهات والميول والقرارات، والاستعدادات، والخبرات، والمعارف الخاصة ببناء المجتمع.

مشكلة البحث:

التنمية في كافة انحاء العالم لها تأثير مباشر في تطور ونمو المجتمعات ورفع المستوى المعيشي للفرد والاسرة، وبالتالي فإن عمليات التنمية قد تكون لها آثار إيجابية أحياناً، وسلبية أحياناً أخرى الامر الذي جعل من هذا الامر موضوعاً للجدل الفكري، والفلسفي. فالآثار السلبية قد تشكل خطراً كبيراً على هذه المؤسسة الاجتماعية الهامة في بناء المجتمع الخالي من الأمراض الاجتماعية كالتفكك الاجتماعي، وتوقف العلاقة الاجتماعية، والتأثيرات السلبية على الإنتاج الحديث وعمليات التنمية التي تحدث في المجتمع.

فهذا الامر دفع المتخصصون الى تأمل التهديدات التي تشكلها أعباء الحياة الحضرية على الاسرة بين التشاؤم الذي يرونه الى انهيار الاسرة بالتدريج، والتفاؤل الي يقود الى النجاح والتكيف مع التغيرات، ومن خلال هذه الأمر يمكن اجمال المشكلة في التساؤل التالي: - ما هو

تأثير التنمية على تغير وبناء حجم الاسرة في المجتمع الليبي؟

أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث مهماً لفهم التغيرات التي تحدث في بناء وحجم الأسرة في المجتمعات الحديثة. البحث سيساهم في تحديد العوامل التي تؤثر على هذه التغيرات، وتقديم توصيات للسياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم الأسرة وتحسين جودة الحياة للأفراد.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التنمية على تغير بناء وحجم الأسرة، وتحديد العوامل التي تؤثر على هذه التغيرات. البحث سيستكشف كيفية تأثير التنمية على بناء الأسرة وحجمها، وتحديد العوامل التي تؤثر على هذه التغيرات، ويمكن حصر هذه الأهداف في الآتي: -

1- التعرف على واقع الأسر في مدينة العوينية، وعاداتها، وتقاليدها، والتغيرات التي طرأت عليها.

2- التعرف على الدور الذي تلعبه التنمية في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في الاسرة.

3- التعرف على تأثير التنمية في العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة.

4- معرفة نمط الأسرة السائد في مدينة العوينية.

تساؤلات البحث:

1- ما هو واقع الأسر في مدينة العوينية، عاداتها، وتقاليدها، والتغيرات التي طرأت عليها.

2- التعرف على الدور الذي تلعبه التنمية في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في الاسرة.

3- ما تأثير التنمية في العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة.

4- ما هو نمط الأسرة السائد في مدينة العوينية.

منهج البحث: لقد استخدم في هذا البحث المسح الاجتماعي عن طريق العينة " العشوائية " وهو أحدي المناهج الواسعة الانتشار بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية، حيث تعتبر الوسيلة إلى جمع البيانات حول المجتمع سواء أكان صغيراً أو كبيراً.

عينة البحث: تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة وقد تم تحديدها بنسبة 40% ويعنى ذلك أن حجم العينة يساوي $100 \times 40\%$ يساوي 40 مفردة.

مجالات البحث:

- المجال المكاني طبقت الدراسة بمدينة العوينية.
- المجال البشري أجريت الدراسة على مجموعة من الأسر.

مفاهيم البحث:

1. التنمية: هي عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.
2. بناء الأسرة: هو تركيبة الأسرة من حيث العمر والجنس والعلاقات الأسرية.
3. حجم الأسرة: هو عدد الأفراد في الأسرة.
4. تغير بناء الأسرة: هو التغير في تركيبة الأسرة من حيث العمر والجنس والعلاقات الأسرية.
5. تغير حجم الأسرة: هو التغير في عدد الأفراد في الأسرة.

أولاً: النظريات المفسرة.

1- نظرية التحديث: -

تقدم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع البلدان الأخرى مما

يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي، وزيادة في القدرات الإنتاجية وتحسين في المستوى المعيشة للسكان، وإذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالي فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع وبخاصة السياسية منها (خيري .1999ص 218).

صنعت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين هما:

المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيما بعد من قبل مؤسسات الأمم المتحدة (المجتمعات النامية). تحفيزا لها على مواصلة الجهود لتحقيق النمو والتغير. وتشمل المجتمعات المقدمة الرأسمالية الحديثة وبخاصة الأوروبية منها وهي تتصف بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها. وتمتعها بفائض إنتاجي يضم مستوى معيشي متقدم للسكان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة والعدالة والكرامة للمجتمع.

أما المجتمعات النامية تشمل بلدان آسيا وأفريقيا. عدا اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وبعض دول أمريكا اللاتينية وهي تصنف جميعها بسيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط فيها عناصر رأسمالية غير فعالة. وتتميز هذه المجتمعات بالتالي يضعف الإنتاجية وعدم وجود فائض إنتاجي يضمن للإنسان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة. وعلى المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد والطغيان وعدم تمتع السكان بالسيادة والعدالة، والكرامة الإنسانية.

وتقدم هذه النظرية عدة عمليات حضارية غير اقتصادية تتمكن الدول النامية من خلالها

من التخلص. من تخلفها واللاحق بركب الحضارة أهمها:

إضعاف المؤسسات التقليدية في المجتمعات النامية والتخلص من نظام القيم التقليدية القديم، وتبني نظام قيم حديث وتحديث الشخصية، أو تخليصها من السمات التقليدية والارتباطية

2- النظرية السيكلوجية أو نظرية تحديث الشخصية

تقوم النظرية السيكلوجية على اعتبار نمط الشخصية التقليدية الارتباطية مسؤولاً عن التخلف في البلدان النامية، والتركز بالتالي على العمليات والوسائل التي تمكن هذه المجتمعات من تحديث نمط الشخصية بحيث يتم صياغة الأفراد بطريقة جديدة تمكنهم من امتلاك المهارات، والحاجات، والتوجهات المناسبة لتحديث المجتمع (خيري .1999ص 218).

صنفت هذه النظرية أنماط الشخصية في العالم إلى نمطين عريضين هما:

نمط الشخصية التقليدية الارتباطية ويسود في دول العالم الثالث وهو لا يتناسب مع المؤسسات الحديثة والمجتمع الحديث بسبب التجمعات التي تكونه أهمها: الكسل، والتواكل، وعدم الرغبة في العمل، وعدم التجديد والابتكار. أما النمط الآخر فهو الشخصية الانجازية. وتسود في الدول المتقدمة. وهو يتناسب مع نمط الإنتاج الرأسمالي، وسع العقلانية التي تدير مؤسسات هذا المجتمع بسبب السمات التي تكون، وأهمها: التقاني في العمل وحب التجديد والابتكار والإيمان بالعلم والأسلوب العلمي (خيري .1999ص 218).

ثانياً: الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة الباحثة عفاف عبد العليم إبراهيم ناصر وعنوانها (التنمية الثقافية والتغير النظامي

للأسرة)

هدف هذه الدراسة هو الكشف عن العلاقة سواء كانت ايجابية أم سلبية بين متغيرين هما:

1- التنمية الثقافية وأثارها على الأسرة كمتغير مستقل والتغيرات الأسرية كمتغير تابع (ناصر. 1995ف، ص 96-98).

لقد حضرت الباحثة مشكلة الدراسة في أثر التنمية الثقافية على التغيرات النظامية في الأسرة، أي أن التعرف على أنماط التفاعل الثقافي بين نوعين من القيم تقليدية وقيم مستحدثة، فاختارت الباحثة نموذجين من الدراسة هما: النموذج ريفي- نموذج حضري.

وتتدرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية والمنهج المستخدم منهج المقارنة، واعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على طريقتين هما: طريقة تحليل المضمون فيا يخص البحوث والمراجع وغيرها وطريقة المسح الاجتماعي.

نتائج الدراسة: -

1- أكدت الدراسة على ان التجارب التنموية التي طبقت في العالم الثالث فشلت فشلاً ذريعاً في الخروج بالدول المتخلفة من مأزق التنمية، فلكي تتحقق المشاريع التنموية يجب أن يكون هناك وعي ثقافي لأهمية المشاريع التنموية ودراسة الواقع.

2- أوضحت الدراسة بأنها لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية في غياب البيانات والإحصائيات عن الأسرة حتى يمكن نقادي مشاكلها.

3- أوضحت الدراسة أيضاً. إن وسائل الاعلام المختلفة لها دوراً أكبر في الاستقلال في السكن والسرعة في تكوين اسرة صغيرة بعيدة عن الاسر المعقدة.

4- أوضحت الدراسة بان هناك فروقاً ذات دلالة في أساليب تربية الأطفال، وكذلك في تغيير الأدوار بين الزوج والزوجة في الريف والحضر.

5- أوضحت الدراسة الميدانية وجود فروق جوهرية بين الريف والحضر فمعظم سياسات الدولة موجهة الى المدينة، ول يشعر بها الانسان القروي الا عند الضرورة القصوى.

6- أوضحت الدراسة بانه توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية في اختلاف حجم الاسرة بين الريف والحضر وذلك راجع الى ان مفهوم الأسرة الريفية وحجمها يبدأ بالتغير بسبب قلة انخفاض حجم الاسرة.

7- أكدت الدراسات على ان التغيرات التي أصابت العالم كان لها صداها على الاسرة وذلك بسبب ظهور قيم ثقافية جديدة تدعو الى الاستقلالية والتحرر تتعارض مع ما هو كائن في المجتمعات الريفية، الامر الذي أدى الى إعاقة العديد من البرامج الخاصة بالأسرة.

تانياً: دراسة الباحث طلال عبد المعطي مصطفى (وعلاقته بالتغير في بناء الأسرة)) دراسة ميدانية، في مؤسسات القطاع الصناعي العام في مدينة دمشق.

إن هدف الدراسة هو معالجة موضوع التطبع وعلاقته بالتغير في بناء الأسرة السورية على مستويين هما: المستوى النظري والمستوى التطبيقي، وكلا المستويين يتضمن الوصول إلى نتائج من وراء التغيرات التي ظهرت على بنية الأسرة السورية، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الأسرة السورية في المجال الصناعي وإمكانية الاستفادة من النتائج لخدمة أغراض التنمية الاجتماعية (مصطفى. 9661 86:66).

أهم نتائج هذه الدراسة:

1- أبدت نتائج الدراسة الفروض الخاص بأثر التطبع على الأسرة من خلال تحولها من الشكل المعتد إلى الشكل النواتي.

2- أبدت الدراسة الغرض الخارجي بأثر التطبع على حجم الأسرة مما أدى إلى انخفاض عدد المواليد وزيادة الاهتمام بتنظيم حجم الأسرة.

3- أكدت الدراسة أن للتطبع أثرا أكبر على العلاقات الأسرية ومن حيث الدور والسلطة وعلاقة الآباء بالأبناء، غير أن الدراسة لم تؤيد الغرض الخاص بأثر التطبع على علاقات الأسرة الخارجية من الأسرة القربية والجوارية.

ثالثا: دراسة الباحثة سهام حسن وعنوانها ((الأسرة المنتجة بين النظرية والتطبيق)) دراسة لمشروعات الأسر المنتجة في السودان.

تكمن مشكلة الدراسة في معروفة ثلاثة جوانب من اجل الكشف عن المشاكل التي تعوق عمل مشروعات الأسرة المنتجة ومحاولة معالجتها وهذه الجوانب هي جوانب اجتماعية وجوانب اقتصادية وثقافية. واستخدمت الباحثة في دراستها منهج دراسة الحالة، وتدرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية وفقا لتنوع مصادر المادة واقتضت الدراسة الاستعانة بعدة وسائل الجمع المعلومات والبيانات منها الملاحظة والمشاركة والمقابلة واستثمار الاستبيان (عثمان 199 ف من 99-100).

أهم نتائج هذه الدراسة.

1- فيما يخص الجانب الاقتصادي: أكدت الدراسة على أن المشاريع التي تمارسها الأسرة أدت إلى زيادة دخل الأسرة الذي يدور إلى تخفيف أعباء المعيشة.

2- فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية - أكدت الدراسة على أن مساهمة المرأة ومشاركتها في العمل لا تتضارب التزاماتها الأسرية والمنزلية كما أكدت بأن ما يقارب من 70% من

أفراد العينة من المتزوجات كما أشارت على أن المرأة يمكنها الاستفادة أوقات الفراغ والحد من البطالة والعزلة وتكوين علاقات اجتماعية.

ثالثاً: الفرق بين التنمية والنمو

يصعب التعرف على حد فاصل بين التنمية والنمو وصعوبة تحديد طبيعة كل منها. وخاصة أن أحدهما امتداد الآخر. ومما زيد هذه الصعوبة أن حدوثها في أنظمة المجتمع أنساقه الاجتماعية (social system) يتداخل زمنياً، ومن المسلم به أن النمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي وأما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية (big push) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. وهذه الدفعة القوية تقف على طرفي نقيض مع عملية تلقائية التحقق دون أن تفرض عليه قيود خارجية من جانب الإنسان. أما التنمية فتعني النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة. والبلاد المتخلفة ليست في حاجة إلى النمو وإنما هي في حاجة للتنمية وذلك لأن التنمية تشمل على النمو وعلى التغير ونقصد في الدراسة هذه حب لنمو التطور التلقائي ونعني بالاصطلاح التنمية التطور المقصود (أبو كريشة، 2002، من 35 ص 36).

1- أهداف التنمية:

هذه الأهداف الملحة الاستراتيجية للتنمية العربية الشاملة تغطي محورين يمثل المحور الأول ثلاث أهداف متعلقة بضبط مسار الأوضاع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويمثل الثاني خمسة أهداف تطلبها عملية تهيئة المنطقة وإعدادها لبدء عملية التنمية القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد النفط وتتمثل هذه الأهداف متجمعة في:

- 1- تخفيض الاعتماد على النفط وتسخير انتاجه لاعتبارات التنمية وتوجهاتها، وهذا الهدف هو حيز الزاوية في الاستراتيجية التنموية العربية الشاملة وتكاملها.
 - 2- تخفيض حجم قوة العمالة الواقعة وتحديد تركيبها وتحسين نوعيتها، وهو هدف ملح لما تمثله قضية الخلل السكاني من تكلفة اجتماعية مركبة.
 - 3- تخفيض النفقات العامة لمعايرة الجودة الاقتصادية.
 - 4- إصلاح وتنمية الإدارة الراهنة من أجل إيجاد وتثبيت نوعية قادرة على بدء وإكمال عملية التنمية المستهدفة.
 - 5- بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط أو على الأقل الشروع في بناء وإحداث التحولات الوضع الأسس المستقبلية لمرحلة التنمية القادمة (فنوص. ط الاولى 1992 ص 116 - 117).
 - 6- العمل على بناء قاعدة عملية تقنية متطورة تتماشى واحتياجات المجتمع العربي حالياً ومستقبلاً.
 - 7- تنوير التعليم والعمل على ربطه بمتطلبات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
 - 8- توفير الإمكانيات والبيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة.
- ### 2- معوقات التنمية.

تشكل معوقات التنمية تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها، وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصور انها عن وسائل تحقيق التقدم للدول النامية، أنها تنطوي في الوقت نفسه - على خلط واضح فيما يتعلق بتحدياتها المعرفات التنمية بالرغم أن قضايا التنمية ومعوقاتا أصبحت منذ. نهاية الحرب العالمية الثانية موضع اهتمام الحكومات والشعوب والأجهزة المختلفة كما أصبحت هدفا للدراسات الاجتماعية

وموضوعا رئيسيا من موضوعات اهتمامها. إلا أنه يجب مراعاة دراسة موضوعات التخلف والتنمية في إطار تكاملي مع عدم إغفال أي من أبعادها المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية (شارق. السكان والتنمية. بدون سنة نشر، ص55).

وبوجه عام تعتبر عملية التنمية معقدة ومتشابكة والجوانب، تختلف معوقاتنا في عديد من الأبعاد المتداخلة، فلها خصائص مختلفة، ولكنها مترابطة متداخلة يعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض، ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكاناته.

وإن كنا نود أن نؤكد أن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية، فإن لها أوزانا نسبية متفاوتة الثقل فيما يتعلق بدرجة هذا التأثير الذي قد يتدرج من تأثير ايجابي واضح ملموس وفعال إلى تأثير هامشي ومحدود، فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة وعموما يمكن أن نشير بإيجاز لأهم معوقات التنمية من عدة نواحي تتمثل في كل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية كما يلي: (شارق. السكان والتنمية. بدون سنة نشر، ص56).

أولا أهم معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية وتتمثل في:

1- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واحتلال الهرم السكاني في المجتمع حيث تعاني معظم الدول النامية من ازدياد في أعداد سكانها التي لا تتمشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية، وهو أمر يكون له أثاره السلبية على التنمية ويترتب على ارتفاع. معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات

الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثار سلبية على التنمية تعد بمثابة مؤشرات للتخلف وتحديات (معوقات) للتنمية في المجتمع.

2- سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو بين مناطق المجتمع وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي أي سوء توزيع الأفراد والمؤسسات مكانيا وما ينظمه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية، وما يترتب عليه من علاقات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها. وتشير الإحصاءات التي أن نسبة سكان المناطق الحضرية في العالم قل بكثير من سكان المناطق الريفية، وأن كانت هذه النسبة أخذة في التزايد بمرور الوقت. إضافة إلى زيادة الكثافة السكانية في مناطق بعينها ونقصها في مناطق أخرى، يؤدي إلى زيادة الأعباء الخدمية وبروز كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الأولى.

3- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم: التعليم هدفا أساسيا للتنمية لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليما. وخاصة في المراحل العليا. كان ذلك دليلا على المشاركة في مشروعات التنمية بالمجتمع وارتفاع الدخول وينصف النظام التعليمي في البلدان النامية بارتفاع في معدلات الامية وانخفاض نسبة المقيدون في مراحل التعليم المختلفة، والتفاوت الكبير بين الذكور والإناث، وجود التفاوت الكبير بين المدن ان الزيدية في الدول النامية وحروف الأفراد لي بالتعليم الفني والمهني بأنواعه المختلفة (صناعي، زراعي، تجاري)

4- انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد. يعتبر المستوى الصحي في جميع الدول النامية منخفضا لا سيما إذا ما قورن في الدول المتقدمة حيث تعاني المجتمعات النامية من ضعف في مستوى التغذية، وهو أمر يؤدي إلى عدم

توليد السعرات الكافية وما يترتب عليه من ضعف صحي عام وتأثير سلبي على الإنتاج وضعف في الطاقة، إضافة إلى انتشار الأمراض المزمنة والأوبئة وسهولة نقل العدوى.

5- تشغيل الأطفال وتأخر المرأة في كثير من الميادين، مع الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الغرض تنتشر بين الدول النامية ظاهرة اشتغال الأطفال خاصة في المناطق الريفية، لعدة أساليب منها انخفاض مستوى الدخل الأسري، وعدم العدالة في توزيع الدخل، وعدم وجود قانون التعليم الإجمالي أو عدم التمسك بتطبيقه فضلا عن عدم وجود تسريع يحرم تشغيل الأطفال أو الأحمال في تطبيقه، وينجم عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية أهمها:

حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بالمعاهد التعليم المتخلفة والاستقرار فيها، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى التعليمي، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية وضعف عام وتعرضهم للخطر والحوادث المختلفة.. الخ وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية.

6- العادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي: يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي أحد العوامل الأساسية التي تساهم في إعاقة التنمية في المجتمع، وتتعدد أوجه الإنفاق البذخي وصور التبذير مثل الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية مع المبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة والسيارات، والمغالاة في بناء المقابر والأضرحة، فضلا عن انتشار عادات المجاملة كهدايا مرتفعة الثمن وتبادل الولائم والإسراف في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات على اختلافها.

7- سوء استغلال وقت الفراغ: حيث ترتبط كثير من العادات في الدول النامية بأسلوب معوق للتنمية كقضاء وقت الفراغ بما يمكن أن يضر الشخص والمجتمع ويؤثر على التنمية، مجالسة

رفاق السوء والذي ينجم عنه انحراف وميل للرذيلة والاكتفاء بالجلوس على المقاهي وترديد الشائعات، والشكوى من سوء الأحوال بلا مساهمة في الإنتاج.

8- التنوع اللغوي: وهو أحد معوقات التنمية التي تصاحبه مشروعات التنمية التي يصعب التغلب عليها، وذلك بسبب اقتصاد الأرضية اللغوية المشتركة، مما يقف حائلاً أمام تحقيق التعاون والتنسيق والتفاهم وتوزيع العمل وتقسيم الأدوار ويضاعف هذا التنوع اللغوي عن صعوبة وضع سياسات قومية موحدة في مجال التنمية خاصة في قطاعات حيوية مثل التعليم والتنمية والصحة والرعاية الاجتماعية.

9- معاناة الأفراد في المجتمع وضعف الخدمات المقدمة لهم بوجه عام. وهو ما يؤدي إلى استنزاف أوقاتهم وهدر طاقاتهم وعدم تلبية مطالبهم فتأثر مشاركتهم في محالات التنمية وتعوق المعاناة جهودهم.

10- شيوع بعض العادات والتقاليد أو التصرفات المعوقة للتنمية: مثل التسبب والبيروقراطية والتوكل والسلبية والافتقار إلى الجدية وإرادة الإصلاح، والإخلاص مع انتشار الجريمة وشيوع مظاهر الانحراف المختلفة من رشوة واختلاس ومحسوبية، هذا فضلاً عن تغطي بعض القيم السلبية في المجتمع مثل التواكل واللامبالاة والبيروقراطية وسوء فهم القيم السائدة.

ثانياً: انتشار معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية:

1- انتشار البطالة: تعد البطالة أحد معوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها، وانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئاً إلى الناتج الكلي، بل على العكس فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقسمون دخول الأفراد المنتجين، مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وتقليل الادخار، وهي

أمر ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية باعتبارها عقبة كبرى أمام القضاء على التخلف (شفيق. بدون سنة، ص78).

2- ضعف البنية الصناعية: تعد الصناعة أحد معوقات التنمية في المجتمع، باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي، وتعاني الدول النامية من ضعف البنية الصناعية الذي يعكسه انخفاض نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان بعكس الحال في الدول المتقدمة صناعيا.

3- التبعية الاقتصادية للخارج: صنف اقتصاديات الدول النامية بالتبعية الاقتصادية بخارج للدول المتقدمة، وتتمثل أهم مظاهر تلك التبعية الاقتصادية في التبعية التجارية، وفي تكبيل الاقتصاد القومي للدول النامية، واستغلال الدول المتقدمة سيطرتها لبقاء الدول النامية في حالة تخلف اقتصادي، وسيطرة رؤوس الأموال الأجنبية وأجهزتها ومؤسساتها الاقتصادية وعملياتها التجارية، والزيادة في الاستثمارات الأجنبية والقروض في الدول النامية وضمان استمرار احتياج الدول النامية للمقدمة في حمولة الأولى على الآلات وقطع الغيار اللازمة لمشروعاتها التصنيعية المختلفة والتفاوت بين أسعار صادرات الدول النامية، حيث بهدف المساعدات الانسانية الخارجية التي تلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة الي تحقيق مزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية عليها

4- الضعف البنية الزراعي: ويقصد بالبنية الزراعي كل ما يتعلق بهذا المجال من حيث أحجم الإنتاجية الزراعية عدد العاملين الزراعيين حجم البطالة المقنعة الملكية الزراعية - الميكنة الزراعية خصوبة الأرض الشكل القانوني للملكية والإيجار وطرق الاستغلال أساليب الزراعة والري.

وبوجه عام يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية.

5- سيادة الإنتاج الواحد: يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عليمية قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المتوازنة، فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت الأسواق العالمية.

6- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استهلاكه مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:

ان المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليست هي مشكلة ندرة المواد الطبيعية في حد ذاتها، بقدر مساحي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأرض الزراعية أو الثروة المائية أو الثروة المعدنية ومن العوامل التي تؤدي إلى هذه المشكلة رغم اتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال.

1- نقص رؤوس الأموال: وهي أحد المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية وتؤدي إلى إعاقة التنمية فيها، ولهذه المشكلة أسباب متعددة تؤدي إلى آثار سلبية وهي نقص الادخار والاكتناز والادخار السلبي، والاستثمار الغير منتج، وهروب رأس المال إلى الخارج، ونقص منشآت الادخار ومحاكاة نمط الاتفاق الاستهلاكي تضخم النفاق الادارية في الدولة.

2- انخفاض متوسط الدخل الفردي المستوى المعيشة: تصل نسبة متوسط الدخل في الدولة النامية إلى الدول المتقدمة إلى 1:10 تقريبا وهذا لا ينطبق على البترولية التي يزداد في بعضها نسبة متوسط الدخل الفردي فيها عن ثلاثة أو أربعة أضعاف بعض الدول المتقدمة.

3- سوء تطبيق استخدام المناطق الحرة: وعدم الاستفادة منها بما يدعم الاقتصاد القومي ويحقق استفادة حقيقية برؤوس الأموال الأجنبية، مع التواخي في الإشراف المفترض عليها مما يؤدي إلى تحويلها المراكز تهريب السلع المستوردة إلى داخل المتجمعات دون الوفاء بالتزاماتها الجمركية بوجه عام تعد تلك المناطق حرة معوقا أساسيا للاقتصاد القومي.

رابعاً: نشأة الأسرة وتطورها:

إن المشكلة الرئيسة المتعلقة بأصل الأسرة في أننا لا يمكن أن تصل إلى الحقيقة المطلقة حول هذا الأصل لأن لا أحد يعرف. وأي نتيجة تصل إليها في هذا الموضوع ما هي إلا فروض قد يكون أكثر احتمالاً وقبولاً من غيره (الوحيشي. 1998، ص 58).

لقد ظهرت العديد من الآراء والنظريات الاجتماعية والتاريخية والانتربولوجية التي تحاول تغيير نشأة وتطور الأسرة ولكن الهوة ما زالت واسعة بين هذه النظريات حيث أنه لا يزال لا يعرف متى ظهرت الأسرة كنظام اجتماعي فالبعض يعتقد أنها بدأت منذ مليوني سنة يرى أنها ظهرت قبل عشرة آلاف سنة.

كما لا يعرف هل بدأت الأسرة قبل أو مع أو بعد ظهور اللغة لأن اللغة تعتبر عاملاً هاماً وأساسياً لنشأة وتطور العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تكون سبباً في تطور الأسرة

أولاً - مصادر الأسرة:

1- الحياة الاجتماعية لبعض الحيوانات وخاصة القردة مثل (الأيب الغوريلا) أقرب أقارب الإنسان.

2- آثار ومخلفات من أدوات وأماكن سكن إنسان ما قبل التاريخ أو ما يعرف (الإنسان البدائي).

3- الحياة الأسرية الاجتماعية لمجتمعات الصيد والتجميع مثل (قبيلة البوشمان) في صحراء الكلهاري في أفريقيا.

ثانياً - **تطور الأسرة:** يهتم علماء الإنسان وعلماء الاجتماع بالجانب الاجتماعي البداية الأسرية ولذلك دائماً يسألون أنفسهم إلى أي مدى تمتد الأسرة في ماضي الإنسان؟ وما هو شكل تلك بهم علماء الإنسان وعناء الاجتماع بالجانب الاجتماعي البداية الأسرية ولذلك دائمة الأسرة؟ هل هي كبيرة الحجم؟ أم صغيرة الحجم؟ وما هو نوع الزواج الذي كان سائدا بينهم.

ولقد أثرت الأفكار التطورية الداروينية نسبة إلى (تشارلز دارون) بصورة مباشرة وكذلك بصورة غير مباشرة على أغلب الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية لها في تلك الدراسات التي اهتمت بالأسرة حيث سيطرت الداروينية على معظم جوانب الاهتمام بالأسرة، كما أهتم العلماء بموضوع النسب، أي هل كان النسب يسير في خط الأب، أم في خط الأم، هل كان الأطفال ينتسبون إلى أمهم أو إلى والدهم

بعض أهم آراء العلماء ونظرياتهم حول موضوع تطور الأسرة والزواج:

1- **لويس هنري مروجان 818-1881:** اقترض (مروجان) ما لا يقل على خمسة عشر مرحلة لتطور الزواج والأسرة تبدأ بالإيجابية الجنسية وتنتهي بالزواج الداخلي أما النسب فقد تعددت وتنوعت الآراء حوله، ويعتقد (مروجان) ويؤيده في ذلك كلا من (باخوفن) و (ومكلنيان) على أن أصل الأسرة انحصر في النمط أو الشكل الأمومي، وقد سميت هذه المرحلة من التاريخ بالمرحلة الامية.

ويعتقد (مروجان) أن الأسرة الإنسانية مرت بثلاث مراحل ذكرها في كتابه (المجتمع القديم):

أ- المرحلة الشيوعية.

ب- مرحلة الزواج الجماعي وتعدد الزوجات أو تعدد في عدد الأزواج

ج- مرحلة الزواج الأحادي وتتكون الأسرة من زوج واحد وزوجة واحدة.

2- (باخومن): قدم (باخومن) آراء منقضة لآراء (هنري مين حول طبيعة العلاقات الإنسانية

المتعلقة بالأسرة فهو يرى أنها مرت بثلاث مراحل وهي:

أ- المرحلة الشيوعية / أن الإنسان عاش في فترة زمنية بدون أسرة.

ب- مرحلة الأسرة الأمية والأمومية / وهي أكثر مرحلة تطورا في حياة الإنسان.

ج- مرحلة الأسرة الأبوية / وفيها تمكن الرجل من السيطرة على الأسرة وقيادتها.

ثالثا - أشكال الأسرة:

حيث أن كل فرد يمر أثناء حياته في أسرتين، أحدهما الأسرة التي يولد فيها وينمو فيها إلى أن يصل إلى درجة النضج البدني والنفسي والاقتصادي الذي يمكنه من تكوين أسرة بنفسه فيتزوج وينجب ويوجه إلى أن ينمو أولاده فينفصلون مكونين أسرة جديدة ويمكن تصنيف الأسرة إلى عدة أنواع من حيث المعيشة (الصادقي. 2003، ص 40).

1- الأسرة النووية: وهي التي تتألف من الأب والأم بدون أولاد أو أب وأم وأولاد غير متزوجين معهم.

2- الأسرة المركبة هي التي تتألف من الأب الأولاد غير متزوجين والاحفاد كما قد يدخل في هذه الأسرة الأخ أو الأخت مع أمرهم وفي هذه الحالة تكون هذه الأسرة وحدة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت.

3- الأسرة المشتركة فهي التي تتألف من أب قد يكون له أولاد من زوجة سابقة أو أم قد يكون لها أولاد من زوج سابق وأولادها مما إذا وجدوا.

4- الأسرة الممتدة وهي مجموعة من الأسر النووية والأقارب يسكنون في ساكن منفصلة ولكن متجاورة في أغلب الأحيان ويكونون وحدة متلازمة ومستمرة عن طريق الاتصالات اليومية، وتبادل الخدمات والتعاون في أعمال المنزل والمشتريات.

1 - وظائف الأسرة الريفية والحضرية

1- الوظيفة البيولوجية: وتعتبر من الوظائف الفطرية التي تقوم بها الأسرة وهي من الوظائف الأساسية للزوجين لتحقيق الإشباع الجنسي.

* الدور الإنجابي للأسرة: تعتبر وظيفة الإنجاب الوظيفة الأساسية التي تتأثر بها الأسرة في غالبية المجتمعات المحافظة على النوع ولقد تعرضت هذه الوظيفة العمليات التنظيمية متأثرة في ذلك بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وتتوقف عملية الإنجاب على العمر الزمني الذي يفصل عنده الزوجان الإنجاب به، وهذه السن قد تحدد رسميا بالقانون أو قد تحدد بطريقة غير رسمية أثبتت الدراسات الميدانية المختلفة أن الأسرة بصفة عامة لم تعد تفضل الإنجاب بالصورة التي كانت عليها في الماضي بل تحاول كل أسرة في الوقت الحالي إنجاب عدد معين من الأطفال تختلف باختلاف الفئة التي تنتمي إليها الأسرة، وإن كان عدد أطفال في الأسرة يتناقص تدريجيا من الأسرة الريفية إلى الأسرة الحضرية وقد تدخل المجتمع بما يقدمه من خدمات مختلفة(الصادقي. 2003، ص 40).

2- التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد: تعد التنشئة الاجتماعية للطفل من الوظائف الأساسية للأسرة وتلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة الطفل خاصة في السنوات الأولى من حياته وهي المرحلة التي يقضيها الطفل في المنزل ويقل احتكاكه بالمجتمع الخارجي بصورة واضحة حيث أن خصائص عملية التنشئة تعكس اتجاهات القائمين عليها، وتختلف توقعات المجتمع فيما

يتعلق بعملية التنشئة حيث أن في بعض المجتمعات يقع العبء الأكبر في عملية التنشئة على عاتق النظام الأسري وترتبط بالمكانة التي تكيلها كل من الأب والأم داخل الأسرة ومراكز السلطة بها في حين أن هناك مجتمعات أخرى تقع مسؤولية هذه العملية على اعتاق أخرى في المجتمع.

3- المحافظة على النظام: هناك نموذجان للمحافظة على النظام في المجتمع.. إما أن يكون نابعاً من داخل الأسرة من خلال ادوار وأساليب اتخاذ القرار وأسلوب السلطة بها أو من خلال جهات أخرى في المجتمع رسمية كما القوانين وغير الرسمية والتي تظهر في غير تقاليد المجتمع وفنونه الشعبية وهناك نقطة هامة وهي ما يتوقعه المجتمع من الأسرة للمحافظة على النظام الخارجي إذا نظرنا للمجتمعات الحضرية نجد أن مسؤولية الأسرة تضائل حيث تتولى الحكومة من خلال القوانين المجتمعية مسؤولية عقاب المنحرفين من أعضاء الأسرة، و أن وظيفة الأسرة هنا تكمن في مساعدة أفرادها على النمو بالشكل الذي يجعل سلوكهم مقبولا في المجتمع وأكثر فاعلية في المحافظة على النظام، وأنها تعلم أفرادها السلوك المناسب اجتماعيا(الصادقي، 2003، ص 49)..

4- المحافظة على المعني والدوافع: يعتبر نسق الأسرة المصدر الأساسي لمعاني الحياة، هذه المعاني والتي ينمو سريع خط مراحل حياة الفرد وسوء حيث يحسن المتابعة للأسرة وسكانها واتجاهاتها وهذه المعاني توضع مع غرس القيم الأساسية في مرحلة الطفولة المبكرة وهذه القيم لا توجه لتكون فيما أسرية كما يتعلم الطفل يتقبل المعاني التي حددها نسق الأسرة للمواقف المختلفة، وبالتالي تعديل سلوكه لكي يتوافق مع نفس المعاني وتعنى هذه الوظيفية تفهيم الوالدين، وإدراكهما لحقيقة دوافعها في معاملة أبنائهم ويفهم المعاني السيكولوجية والعاطفية المرتبطة

بمراحل النمر المختلفة كما تشمل إدراكهم لرغبات الطفل ودوافع سلوكه والتي قد يعجزون عن التعبير عنها (الصادقي، 2003، ص 50).

4- الوظيفة العاطفية: ونعني بها التفاعل العميق بين الآباء والأبناء في المنزل وفي تربية الأولاد مما يؤكد الدور الإيجابي الذي تقوم به، هذا إلى جانب أضرارها في كثير من الأحيان التي تتمثل في ترك مسؤولية رعايتهم إلى الحاضنات والشغالات اللاتي يهملن رعايته ويركز حول نظافته مما يعرضه للشعور بالقلق والاضطراب.

5- الوظيفة الاقتصادية: قضى الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحلت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة وذلك بعد أن هيا المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار اقل نسبيا مما أجبر أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة، وأدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات اقتصادية حضرية وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعملون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، انتشار الأفراد وراء العمل في أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتيسرت أمامه مرونة الحركة وفرص العمل، وتمت الروح الفردية ولم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للأفراد ونتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة ورغبة الأسرة في رفع مستوى معيشتها فنزلت المرأة إلى ميدان العمل وشاركت في إعانة الأسرة ومساعدة زوجها في تحمل مسؤوليات المعيشة، وبالتالي لم تعد عبئا على زوجها فحققت لنفسها كيانا اقتصاديا مستقلا.

وتختلف وظائف الأسرة الريفية إلى حد كبير عن وظائف الأسرة الحضرية وأول ما يميز الأسرة الريفية من حيث الوظائف التي تقوم بها هو الاكتفاء الذاتي النسبي فعادة ما تمد الأسرة

أعضاءها بالجزء الأكبر من الخارج وتتميز الجماعة الريفية بسيطرة مهنة واحدة (الزراعة) بالإضافة إلى دراية الريف بقطع الأشجار والتجارة والحدادة كما أن الزوجة في الريف تقوم بأعمال متنوعة أما الزوجة في المدينة في عمل واحد أما سلطة الأب أو الزوج على أفراد الأسرة فهي تتناقص كثيرا لعدة أسباب مثل ارتفاع درجة التعليم، والثقافة، والابتعاد عن المنزل فترات طويلة والعودة من العمل في حالة إرهاق مما لا يتيح له الفرصة كاملة للإشراف الكامل على شؤون أسرته الداخلية مما يهيئ للزوجة الفرصة الكاملة على هذه الشؤون خاصة إذا كانت غير عاملة والسبب الرئيسي في اختلاف أسرتي الريف والحضر يرجع إلى اختلاف الظروف الخارجية المحلية بكل منها فالبيئة الطبيعية مازالت هي الشكل السائد في المجتمع الريفي

النتائج والتوصيات

يتضح أن من أهم النتائج والتوصيات هي: -

- 1- أن غالبية المجتمع في الدراسة من الذكور وتعد أعلى نسبة.
- 2- أن أعلى نسبة للمجتمع هو مستوى التعليم الجامعي
- 3- أن الخلفية الحضارية للأسرة هي الخلفية الريفية التي تعد أعلى نسبة، وهذا يدل على تغلب الطابع الريفي لمنطقة الدراسة.
- 4- أن غالبية نوعية السكن بمنطقة الدراسة هي المنزل العربي، وهذا يعد أعلى نسبة ويوضح نوعية الطابع المعماري الذي تغلب عليه منطقة العوينية.
- 5- أن الأسرة النووية جاءت أكبر نسبة من الأسرة الممتدة وهذا دليل على إقامة دور الأسرة السائد بالتدرج.

6- أن غالبية مجتمع البحث لا يفضلون عملية تنظيم الإنجاب وربما يرجع ذلك إلى انخفاض الوعي لدى أفراد العينة.

التوصيات

1- الاهتمام بنتائج هذه الدراسة لما لها من أهمية تساعد المهتمين في مجال التنمية في وضع الخطط.

2- العمل على زيادة توعية الأسرة وتوجيهها السليم حول الأخذ بالأساليب العلمية في تربية الأطفال ونشأتهم الناشئة الاجتماعية السليمة.

3- نبذ التقاليد التي تقف كعائق أمام برامج مشاريع التنمية مع المحافظة على التراث الاجتماعي.

4- إقامة مراكز الرعاية الصحية والاجتماعية لما لها من أهمية في نشر الوعي الاجتماعي من أجل خلق أسرة معافاة صحيا أو اجتماعيا.

5- توعية الأهالي ببرامج ومشروعات تنمية وتشجيعهم وحثهم على المشاركة في عمليات التنمية قبل أي مشروع أي التخطيط لمشاريع التنمية يجب أن ينطلق من واقع وتراث المجتمع.

6- الاهتمام بالمرأة وتشجيعها على العمل في مختلف المجالات حتى تواكب كافة التغيرات الجديدة.

7- ضرورة اكتمال المشاريع المتوقفة في مختلف المجالات وخاصة المشاريع الصناعية الإقامة فرص العمل للأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والكفاءات. القدرة على قيادة العمل

8- القيام بالدورات التعليمية والتدريبية والتأهيلية للإناث حتى يصبح أكثر مقدرة على المساهمة في عمليات التنمية.

المراجع

- 1- الخولي، سناء: الأسرة والحياة، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة، 2002.
- 2- رشوان، احمد عبد الحميد حسن: الاقتصاد والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الإسكندرية، 2002.
- 3- ناصر، عفاف عبد العليم إبراهيم: التنمية الثقافية والتغير النظامي في الأسرة، دار المعرفة الإسكندرية، 1995.
- 4- جلال، مصطفى عبد المعطي: التطبع وعلاقته بالتغير في بناء الأسرة، جامعة دمشق، كلية الآداب، 1996 ف.
- 5- عثمان، سهام حسن: الاستراتيجية بين النظر والتطبيق، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الاجتماعية وتنمية المجتمع، 1999.
- 6- خيرى، حسين عمر مجد الدين: علم الاجتماع الموضوع والمنهج، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1999.
- 7- أبو كريشة، تمام عبد الرحيم: دراسات في علم الاجتماع والتنمية، الجامعة المفتوحة ليبيا، 2000.
- 8- قنوس، مجد صباحي: أزمة التنمية، دار الكتب الوطنية، القاهرة، 1992.
- 9- شفيق، محمد الوحيشي: الأسرة والزواج، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998.
- 10- بيرى، الوحيشي احمد: الأسرة والزواج، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998.
- 11- عثمان، سلوى الصديق: الأسرى والسكان، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2003.